



بيان صحفي

شمال أفريقيا: سياسات مدمجة ومتسقة، ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

الرباط، في 26 يونيو 2018 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) - يعقد مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من 26 إلى 27 يونيو بالرباط، اجتماعاً حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

يعدّ هذا اللقاء، المنظم بمشاركة حوالي خمسين من الخبراء وممثلين عن بلدان شمال أفريقيا السبعة (تونس، الجزائر، السودان، ليبيا، مصر، المغرب وموريتانيا)، حصيلة أولى عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا. وسوف يقمّ المشاركون في اللقاء تقييماً عن التقدم المتحقق في كل من تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وعن التحديات التي تواجهها هذه البلدان وكذا الدروس المستفادة والممارسات الفضلى التي يمكن للمنطقة الاستفادة منها.

أهداف التنمية المستدامة، التي تستهدف القضاء على جميع أشكال الفقر وعدم المساواة وفي نفس الوقت حماية كوكب الأرض، تم تبنيها في شهر سبتمبر 2015 من قبل البلدان الـ 193 الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات، حققت أفريقيا الشمالية تقدماً ملحوظاً، غير أن تحديات مهمة تبقى قائمة لاسيما على صعيد اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية وما بين الجنسين، أو على صعيد الوصول إلى الشغل (قرابة 33% من شباب شمال أفريقيا يعانون من البطالة)، أو الأمن الغذائي، أو التفاوت في الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم، أو الصحة، أو الحماية الاجتماعية.

وقد لاحظت السيدة ليلي هاشم نعاس، مديرة مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا قائلة: « أمام هذه الوضعية، بلداننا غير قادرة بعد على تطوير آليات التنسيق، داخلياً وبينياً، من شأنها التمكين من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة » مؤكدة بأن سعة أهداف التنمية المستدامة وتعقيد التحديات التي يتعين التغلب عليها تجبر صانعي القرار اليوم على إعادة النظر في طريقتهم لاستيعاب الرهانات بغية التمكّن من صياغة سياسات أكثر اندماجاً وأكثر تماسكاً. وترى السيدة هاشم نعاس أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب بالضرورة اعتماد « طرائق جديدة للحكومة تتيح التملك، والشراكات والمسؤولية المشتركة لدى الفاعلين على جميع المستويات، من أجل تنفيذ برامج كفيلة بتحقيق التحول في مجتمعاتنا ».

ومن جانبه، أفاد السيد عبد الله بن ملوك، مدير التعاون متعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالمغرب، إن أهداف التنمية المستدامة جانب من البرامج والاستراتيجيات القطاعية للتنمية في المغرب، مؤكداً التزام بلده في الإسهام في تشجيع شراكة عالمية والتعاون جنوب- جنوب من أجل تنمية مستدامة تضامنية. وأضاف قائلاً « إن تشجيع تبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين بلدان إقليمنا يبدو لا غنى عنه. ودور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



مهم في هذا الشأن. إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تستطيع، بالتعاون مع الوكالات التنموية الأممية الأخرى، تشجيع مبادرات في هذا الميدان بين بلدان منطقتنا».

ومن جانبه، صرّح السيد رضا المريني، مدير الشؤون الاقتصادية في اتحاد المغرب العربي قائلاً « إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي يعملان معاً من أجل دعم الاندماج الإقليمي»، وأضاف « من الواضح أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق على مستوى بلد واحد لأن البلدان قد أصبحت مترابطة مع بعضها البعض وتواجه تحديات مشتركة كالتصحر أو الهجرة أو الفقر. لهذا فإن التعاون الإقليمي والدولي ضروري ولا مناص منه. إن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي عازمة على الاستمرار في تعاونها مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتبها لشمال أفريقيا لكي تجعل من أهداف التنمية المستدامة مواضع متينة للتعاون والتكامل الإقليمي».

سوف يشكّل التقرير الأول حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي، المعدّ من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناءً على طلب الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي وبشراكة مع منظومة الأمم المتحدة في شمال أفريقيا، أساساً للمناقشات التي سوف تنظّم خلال هذه الورشة. وتتناول هذه الوثيقة الإشكاليات المتصلة بالأمن الغذائي والتصحر (الأهداف 2، 7، 8، 9، 13 و15). كما تبرز ضرورة متابعة الإقليم لمجهوداته في التحسيس بأهداف التنمية المستدامة، وإشراك جميع الفاعلين المعنيين ولاسيما المجتمع المدني والقطاعي الخاص، وتعزيز التآزر والانسجام بين السياسات والاستراتيجيات المكيفة حسب الاحتياجات الوطنية والقائمة على معطيات إحصائية جيدة وموثوقة.

ينعقد هذا اللقاء بمشاركة ممثلين عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ومنظومة الأمم المتحدة في المغرب العربي، وعدة منظمات تنموية إقليمية ودولية. وسوف يتم عرض التوصيات المنبثقة عن اللقاء على لجنة الخبراء الحكومية الدولية لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في شهر أكتوبر 2018 وعلى اجتماع الآلية دون الإقليمية للتنسيق، المزمع عقده في شهر مارس 2019، الساعي إلى تنسيق دعم منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

ملحوظة للمحررين

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي واحدة من اللجان الإقليمية الخمسة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة. ومهمة مكتبها لشمال أفريقيا دعم تنمية بلدان دون-الإقليم السبعة (تونس، الجزائر، السودان، ليبيا، مصر، المغرب وموريتانيا) من خلال مساعدتها في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الكفيلة بالإسهام في تحولها الاقتصادي والاجتماعي.

يمكن تحميل وثائق هذا الملتقى من الموقع الإلكتروني: <https://www.uneca.org/fr/sdg-na-2018>